

مخاطر العملات المشفرة على الأمن القومي: الجريمة الالكترونية وغياب الحزمة التشريعية

The risks of cryptocurrencies to national security: cybercrime and the absence of a legislative framework

هناء قيصران⁽¹⁾

⁽¹⁾ معهد الحقوق، مخبر آفاق الحوكمة، المركز الجامعي سي الحواس ببريكا (الجزائر)

hana.kisrane@cu-barika.dz

تاريخ النشر:

2026/10/31

تاريخ القبول:

2026/10/01

تاريخ الارسال:

2026/04/22

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهم مخاطر العملات المشفرة على الأمن القومي، إذ يتزايد استخدام هذه العملات في أنشطة غير مشروعة وغير قانونية مثل الجريمة الالكترونية بكل صورها، كأن يستخدمها مجرمو الإنترنت لقرصنة العملات، وكذلك إجراء معاملات سرية، ولطلب فدية من ضحايا الهجمات الإلكترونية، وخاصة هجمات برامج الفدية، كما ثمة خطر كبير آخر يتعلق بغياب المجال التشريعي الذي ينظم العملات المشفرة سواء على المستوى الوطني والدولي، التي تزيد من حدة تهديدات الأمن القومي.

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة، الأمن القومي، الجريمة الالكترونية، التشريعات.

Abstract:

This study aims to highlight the most significant risks of cryptocurrencies to national security. Cryptocurrencies are increasingly being used for illegal and illicit activities, such as cybercrime in all its forms. Cybercriminals use them to hijack currencies, conduct secret transactions, and demand ransom from victims of cyberattacks, particularly ransomware attacks. Another major risk is the lack of legislative framework regulating cryptocurrencies, both at the national and international levels, which exacerbates national security threats.

المؤلف المرسل: هناء قيصران

Keywords: Cryptocurrencies, National Security, Cybercrime, Legislation.

مقدمة:

يُعد استخدام الفضاء الإلكتروني في العصر الحالي جزءاً أساسياً في حياتنا اليومية، سواءً لتلبية احتياجاتنا الأساسية، أو حتى لإجراء عمليات معقدة في جميع المجالات، لاسيما منها المجال المالي والأنشطة التي تُمارس فيه أو تلك المرتبطة به الكترونياً. ففي بداية العقد الحالي تميز بانتشار كبير في استخدام عدة أشكال من معاملات الأموال الافتراضية، المعروفة أيضاً باسم العملات المشفرة، التي صُممت لتكون بدائل لامركزية للعملات الورقية التقليدية، حيث توفر مزايا مثل انخفاض تكاليف المعاملات وزيادة الخصوصية، ومع ذلك، تُشكل هذه اللامركزية اتجاهاً متزايداً نحو القيام بأعمال غير مشروعة من قبل أفراد أو جماعات غير حكومية بنوايا خبيثة، نابعة من الرغبة في تحقيق مجموعة واسعة من الأسباب الشخصية والجماعية، بالميل إلى استهداف الأعمال الخبيثة في المجال المالي، وبالتالي فإن استغلال هذه النقطة من قبل الأفراد أو الجماعات غير الحكومية قد يُشكل تهديداً للأمن القومي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن أغلب المواضيع تتناول فقط قضية استغلال العملات المشفرة في تمويل الارهاب وغسيل الأموال كتهديد للأمن القومي، في حين تم تغييب أمرين مهمين يشكّلان تهديداً خطيراً للأمن القومي وهي الجريمة الالكترونية بكل أشكالها، زيادة على ذلك غياب حزمة تشريعية التي تنظم مثل هذه العملات، وهو ما سنتطرق اليه في هذه الدراسة.

اشكالية الدراسة:

كيف تشكل الجريمة الالكترونية وغياب حزمة تشريعية تنظم العملات المشفرة تهديداً على الأمن القومي؟

المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف مفاهيم الدراسة والمتمثلة في العملات المشفرة والأمن القومي، كما تم شرح وتفسير دور مخاطر العملات المشفرة كالجريمة الالكترونية وغياب الحزمة التشريعية على الأمن القومي المنظم للعملات المشفرة.

مخاطر العملات المشفرة على الأمن القومي: الجريمة الالكترونية وغياب الحزمة التشريعية ———
للإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة الى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه الى لاطار المفاهيمي للدراسة (العملات المشفرة، الأمن القومي)، والذي بدوره ينقسم الى مطلبين، المطلب الأول حول ماهية العملات المشفرة والمطلب الثاني حول ماهية الأمن القومي، أما بالنسبة الى المبحث الثاني فتم التطرق الى مخاطر العملات المشفرة على الأمن القومي، والذي سوف نوضح فيه من خلال مطلبين، المطلب الأول حول مخاطر الجريمة الالكترونية على الأمن القومي، والمطلب الثاني حول غياب الحزمة التشريعية للعملات المشفرة.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة (العملات المشفرة، الأمن القومي)

قبل التطرق الى كيفية تأثير تهديدات استخدام العملات المشفرة على الأمن القومي، وجب علينا التعرف على الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، لذا سوف يتم التطرق في هذا العنصر الى ماهية العملات المشفرة و الأمن القومي.

المطلب الأول: ماهية العملات المشفرة

ازداد النشاط في أسواق النقود المشفرة بشكل ملحوظ، ويبدو أن الانجذاب لهذه العملات كان أقرب إلى المضاربة منه إلى استخدامها كنظام جديد وفريد لإجراء المدفوعات، فما هي العملات المشفرة؟ وفيما تتمثل أنواعها؟
وهذا ما سوف نوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف العملات المشفرة:

عرفها صندوق النقد الدولي على أنها "تمثيل رقمي للقيمة، صادرة عن مطورين خاصين، ومقومة في وحدة الحساب الخاصة بهم، وهي مجموعة فرعية من العملات الافتراضية"¹.

كما عرفت على أنها عملة رقمية افتراضية غير ملموسة منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو إرادة رسمية دولية، ويتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها الى عملات أخرى.¹

¹ نائل حامد حمادنة، العملات الرقمية وأثارها على الصيرفة الإسلامية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2025، ص 59.

تعرف لجنة المدفوعات وبنية السوق CPM العملات المشفرة بأنها: "عملات رقمية أو مخططات عملة رقمية تحتوي على المميزات الآتية:

- هي أصول يتم تحديد قيمتها بحسب العرض والطلب، مماثلة من حيث مفهوم لسلع مثل الذهب، لكن من دون قيمة جوهري،
- تستخدم سجلات موزعة تسمح بالتحكم في التبادلات ندا-لند للقيمة الالكترونية في غياب الثقة بين الأطراف ومن دون الحاجة الى وسطاء،
- لا يشغلها أي فرد أو مؤسسة".²

من خلال ما سبق نستنتج أن العملة المشفرة هي وسيلة رقمية للتبادل المالي، حيث لا تُصدر نقود معدنية أو أوراقاً نقدية، بل هي مفهوم إلكتروني بالكامل، تُعطي قيمةً لمعاملة مالية محددة بين مستخدمين في وقت محدد، وتعمل بشكل مستقل تماماً عن السلطات الوطنية.

الفرع الثاني: أنواع العملات المشفرة

عالم العملات المشفرة متنوع، وكل نوع مصمم لتلبية احتياجات محددة، لذا سوف نتطرق في هذه الدراسة الى الأنواع الأكثر شيوعاً، وهي كالتالي:

أولاً- عملة البيتكوين: يعود ظهور هذه العملة الى سنة 2008 ، تستند في تداولها الى مفهوم اثبات العمل، ويتم انشاؤها من خلال عملية تسمى التعدين، حيث يتم استخدام الحاسوب للتحقق من المعاملات (من خلال حل معادلات وخوارزميات رياضية معقدة) ويتم مكافئتهم من خلال عدد محدد من قطع البيتكوين.³

ثانياً- عملة الايتكوين: هي من أوائل النقود المشفرة البديلة، أنشأت في أكتوبر 2011 بواسطة المهندس السابق لدى جوجل "تشارلز لي"، تتميز هذه العملة بأن عملة

¹ طه محمد أحمد يوسف، سلاسل الكتل (البلوكشين) المبادئ والتطبيقات، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022 ، ص 123 .

² عثمان عثمانية، اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022 ، ص 92 .

³ سليم العمراوي، صراح بن لحرش، "العملات الرقمية- التحديات، الفرص والمخاطر"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية" الفرص، التحديات والآفاق"، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يوم 18 جوان 2022 ، ص 6 .

التعدين فيها أسهل وأرخص، وهي تعتمد على خوارزميات تشفير مختلفة تماماً عن تلك المستخدمة في البيتكوين، كما تصنف بأنها أسرع في التبادل مما زاد من قبول استخدامها.

ثالثاً- عملة الريبل: ظهرت عام 2013 واستطاعت أن تحتل المرتبة الثالثة في عالم العملات الافتراضية من حيث السيولة، تختلف هذه العملة عن عملة البيتكوين من حيث النظام المصرفي، فعملة البيتكوين تستهدف استبداله أما الريبل يستهدف دعمه لا الغائه، ولا يمكن استبدال عملة الريبل خلافاً لبقية العملات الأخرى حيث تستعمل كشبكة دفع ونظام إلى لتجارة العملات.

رابعاً- عملة الايثريوم: تم تقديم هذه العملة من قبل عالم الحواسيب " Vitali Kbuterin " في عام 2015 ، فهي عبارة عن منصة مبرمجة غير مركزية تضطلع بإنشاء العقود الذكية والتطبيقات الموزعة على رمز التشفير الخاص بها¹.

المطلب الثاني: ماهية الأمن القومي

ان مفهوم الأمن القومي محل جدل واسع وغامض ، ومن المثير للاهتمام أن هذا المصطلح قد استُخدم في سياقات متنوعة من قبل الباحثين، ورؤساء الدول، والسياسيين، ليشير إلى هدف سياسي، بأبعاد متعددة المجالات.

لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الأمن القومي وأبعاده.

الفرع الأول: تعريف الأمن القومي

يعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه وكذلك حماية مواطنيها وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها². كما يعرف على أنه تأمين كيان الدولة من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لبلوغ مقاصدها القومية³.

¹ نبيل وناس، "المستجدات القانونية للعملات الرقمية المشفرة"، مجلة طبنة للدراسات الأكاديمية، المركز الجامعي بركة، الجزائر، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2023 ، ص 1012 .

² ندا جمال حرحور، ليبيا والهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024 ، ص 128 .

³ على ليلة، الامن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2012 ، ص 59 .

ويعرف أيضا على أنه مجموعة الخطط، والوسائل، والاستعدادات، والترتيبات التي تتخذها دولة ما للحفاظ على أول مطلب لوجودها، وهو الأمن بمعانيه الداخلية والخارجية، وتوافق مجتمعي داخلي، واقتصاد متوازن وقادر على مواجهة الأزمات، ومجموعة سياسات وعلاقات إقليمية مع باقي الدول، وقوة عسكرية كافية للردع والدفاع والهجوم حسب متطلبات كل بلد.¹

من خلال ما سبق نستنتج أن الأمن القومي هو الإجراءات التي تتخذها الدولة لضمان سيادة وسلامة أراضيها، والحفاظ على سلامة مواطنيها ومصالحها الوطنية من أي تهديد سواء كان مصدره خارجي أو داخلي، والتي قد تلحق ضررا جسيما بالأمن السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي.

الفرع الثاني: أبعاد الأمن القومي

تشمل أبعاد الأمن القومي الجوانب العسكرية والسياسية، إلى جانب المخاوف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، والتي تحمي سيادة الدولة ومواطنيها وأسلوب حياتها من التهديدات الداخلية والخارجية، لذا نجد أبعاد الأمن القومي تتمثل في:

أولا- البعد السياسي: يدل هذا البعد على سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وسيادتها، وحمايتها من التهديدات في الداخل والخارج، لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية.

ثانيا- البعد العسكري: ويمثله الأمن العسكري، متمثلا في القدرة العسكرية للدولة ضد أي اعتداء، والذي يتحقق الا اذا توفرت أساسيات مهمة على رأسها تنظيم القوات المسلحة، وتسليحها، وتدريبها، وتطويرها باستمرار، اذ يتم توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية التي أعدت من أجلها.

ثالثا- البعد الاقتصادي: يهدف هذا البعد الى توفير الأوضاع الملائمة باحتياجات الشعب، وتوفير سبل التقدم والرفاه.

رابعا- البعد الاجتماعي: يهدف الى تطوير الأمن بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية.

¹ جمال محمد خليفة المري، الأمن القومي: الإرهاب- الجريمة المنظمة- التجسس- الاشاعة - التخريب، أكاديمية شرطة دبي، دبي، 2005، ص 16.

مخاطر العملات المشفرة على الأمن القومي: الجريمة الالكترونية وغياب الحزمة التشريعية —
خامسا- البعد الثقافي/ الأيديولوجي: أي القدرة في الحفاظ على الأنساق العقائدية،
وتأمين الفكر والعادات والتقاليد والقيم من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة.
سادسا- البعد البيئي: الذي يوفر الأمان ضد التهديدات ومخاطر البيئة، ولاسيما
التلوث البيئي الذي له انعكاسات سلبية على الأمن.¹

المبحث الثاني: مخاطر العملات المشفرة على الأمن القومي

تُعد استراتيجية الأمن القومي موضوعاً واسعاً يتضمن مجموعة هائلة من العناصر
الفرعية المترابطة، وأحياناً غامضة، ومتغيرة باستمرار، وتستند دائماً إلى قرارات صعبة
تكون في الغالب محفوفة بمخاطر، لذا يُعد موضوع الأمن القومي ذو أهمية بالغة لدول
التي تسعى جاهدة لحمايته من التهديدات التي تواجهه، لا سيما منها المتعلقة بالعملات
المشفرة.

المطلب الأول الجريمة الالكترونية

أصبح العالم اليوم أكثر ترابطاً رقمياً من أي وقت مضى، لذا نجد بعض المستخدمين
يستغلون هذا التحول الرقمي لاستغلال الثغرات الأمنية في الأنظمة والشبكات والبنية
التحتية الإلكترونية، لا سيما في استخدام العملات الافتراضية، التي لم تُستغل فقط من
خلال الارهاب، بل انتقلت الى جرائم أخرى أضحت تهدد بالأمن القومي.

الفرع الأول : مفهوم الجريمة الالكترونية

عرفت الجريمة الالكترونية على أنها تلك الأنشطة التي تتم بواسطة الحاسوب
والتي تعتبر اما غير قانونية أو غير مشروعة من قبل أطراف معينة، والتي يمكن اجراؤها
من خلال شبكة الانترنت.²

لذا فالجريمة الإلكترونية هي نشاط إجرامي يتم عبر جهاز كمبيوتر و شبكة
معلوماتية، والذي يؤثر سلباً على البيئة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية،
من خلال استغلال المعلومات السرية والبنية التحتية الوطنية الحيوية لوسائل تخزين

¹ عادل عبد الحمزة ثجيل، "الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم"، مجلة العلوم السياسية،
جامعة بغداد، بغداد، العدد 51، 2016، ص 334-335.

² فراس عقيل علي الدويري، البيانات الضخمة ودورها في الحد من الجرائم الالكترونية في ظل
استراتيجية الأمن السيبراني، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2023، ص 104.

المعلومات ونقلها، التي تُعرض أنظمة المعلومات للخطر ، التي قد تُعرض الأمن القومي للخطر.

الفرع الثاني: مخاطر الجريمة الالكترونية على الأمن القومي

نظرا الى أن الجريمة الالكترونية لا تقتصر فقط على غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات لكونهم يشكلون تهديدا على الأمن القومي، بل هناك صورا أخرى للجريمة الالكترونية التي تشكل بدورها تهديدا على الأمن القومي، التي تسعى هي الأخرى الى تحقيق الأرباح وجمع الأموال غير القانونية وغير المشروعة، كجريمة قرصنة العملات، وجريمة سرية المعاملات، وجرائم الابتزاز والتهديد في الفضاء الالكتروني ، وهو ما سوف نتطرق اليه في هذا العنصر.

أولا- جريمة قرصنة العملات

باعتبار أن العملة الافتراضية عملة رقمية ومخزنة ضمن محفظة رقمية، فان البيانات المتعلقة بها معرضة للقرصنة، حي يعبر البعض عن سرقة البيانات بقرصنة المعلومات، وهي تتمثل في سرقة المعلومات من برامج وبيانات بصورة غير قانونية وهي مخزنة في ذاكرة الحاسوب، وتتم هذه العملية اما بالحصول على كلمة السر أو بواسطة التقاط موجات كهرومغناطيسية عبر أجهزة مختصة، وقد تقوم جرائم القرصنة التلاعب في حسابات مستخدمي العملات الافتراضية، وعلى الرغم من قابلية جميع وسائل الدفع الالكترونية لتعرضها للمخاطر الأمنية خلال الشبكة الا أن النقود الافتراضية تتعرض لقدر أكبر من تلك المخاطر¹.

وتتم عملية قرصنة المعلومات بأشكال مختلفة، فقد تتم عن طريق الالتقاط الذهني للبيانات بالنظر والاستماع، وقد تتم عن طريق نسخ البيانات المخزنة الكترونيا داخل الحاسوب، سواء كانت مخزنة داخل نظام الكمبيوتر أو على وسائط التخزين المتعارف عليها، وقد ترتكب من اختراق نظام الحاسوب، وأخيرا قد ترتكب عمليات القرصنة عن طريق اعتراض معطيات الحاسب خلال عملية نقلها، ويكون هدف الفاعل في

¹ سيف الدين محمود أبو نحل، "جرائم العملات الافتراضية واستراتيجيات مكافحتها في التشريع الاماراتي والمقارن" دراسة مقارنة"، المؤتمر الدولي الخامس عشر حول العملات الافتراضية في الميزان، المنعقد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، يومي 16 و 17 أبريل 2019، ص 759، 760.

مخاطر العملات المشفرة على الأمن القومي: الجريمة الالكترونية وغياب الحزمة التشريعية ———
قرصنة البرامج والبيانات اما إعادة انتاجها أو نسخها للاستفادة منها أو لبيعها وتحقيق
عائد منها.¹

ثانيا- سرعة وسرية انجاز المعاملات

تقدم النقود الافتراضية إمكانية انجاز المعاملات تقريبا في الوقت ذاته الذي تتبلور فيه إرادة أطرافها، وتتيح تخطي الحدود بين الدول وتكلفة تقل كثيرا عن غيرها من المعاملات التقليدية المماثلة، وبذلك يمكن لهذا النوع من النقود أن تقدم فرصة جذابة لعملة الجريمة والجماعات الإرهابية التي تحتاج الى قنوات مالية عابرة للحدود²، وكذلك إجراء معاملات سرية، دون التحقق من حجمها النقدي من قبل السلطات المختصة، على سبيل المثال، اجراء معاملات بمبالغ مالية تتجاوز الحد الأقصى المحدد قانونًا، اذ يُطلب من الجماعات أو المنظمات أو الأفراد إجراء هذه المعاملات عبر البنك، وفي هذه الحالة، يلزم تقديم إقرارات منشأ الأموال. في حالة الأموال المتأتية من أنشطة غير مشروعة، يُمثل هذا الجانب إشكالية، حيث تُعدّ العملات الافتراضية وسيلة فعّالة للغاية لغسل الأموال، وإجراء المعاملات دون لفت انتباه السلطات، لإخفاء أثر الأموال.³

ثالثا- هجمات برنامج الفدية (جرائم الابتزاز والتهديد في الفضاء الالكتروني)

أشار تقرير للشرطة الأوروبية سنة 2016 ، الى أن العملات الافتراضية وخاصة البيتكوين تعد وسيلة مفضلة لمخترقي الشفرات ومرتكبي جرائم السرقة والاحتيال الالكتروني، سواء كانت هذه العملات أداة لدفع خدمات غير مشروعة يقوم بها هؤلاء المجرمين، أو أنها مقابل لابتزازهم للمجني عليهم في بعض الجرائم، وقد انتشر استخدام عملة البيتكوين الذي عرف بهجوم برنامج الفدية، اذ تمكن بعض المجرمين من ارسال برامج لتشفير البيانات على أجهزة الحاسوب وأجهزة الهاتف والخوادم، مما أدى الى الحاق أضرار كبيرة بالأشخاص والمؤسسات، وكان طلب الجناة هو دفع فدية باستخدام عملة

¹ عزيزة رابحي ، "الأسرار المعلوماتية وحمايتها الجزائية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2018 ، ص 182 .

² أشرف توفيق شمس الدين، "مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية"، المؤتمر الدولي الخامس عشر حول العملات الافتراضية في الميزان ، مرجع سابق، ص 671 .

³ George-Daniel BOBRIC, "RISKS TO THE NATIONAL SECURITY GENERATED BY THE WIDESPREAD USE OF CRYPTOCURRENCY", Scientific Bulletin ,Vol. XXVI, No. 2(52), 2021,p 93

البيتكوين مقاب كف نشاطهم الضار عن الشخص أو الجهة المقصودة، وعلى الرغم من أن استخدام برنامج الفدية ليست ظاهرة جديدة، إذ أنه يرجع ظهورها الى عقدين من الزمن، إلا أن استخدام العملات الافتراضية في طلب الفدية لفك تشفير البرنامج قد أدى الى انتشار الظاهرة، وتزايد حجمها وضررها، وأدى الى صعوبة تعقب الجناة والقبض عليهم.¹ ومنه فإن المخاطر المتعلقة بالجريمة الالكترونية المذكورة أعلاه، والتي لها تأثير بالغ على عملية تداول العملات المشفرة، عند تنفيذها على نطاق واسع، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي، وخاصةً على جانبها المالي، ويرتبط هذا الخطر ارتباطاً وثيقاً بإمكانية استخدام مثل هذا النزاع من النقود من قبل جماعات الجريمة الإلكترونية أو جهات فاعلة تقنية منفردة خبيثة لتحقيق أهدافها الخاصة، والتي غالباً ما تكون نتيجة الرغبة في الحصول على أصول مالية بطرق غير مشروعة، ومنه يُمكن للفضاء السيبراني أن يُسهّل الحصول على الأموال بطرق غير مشروعة، وكذلك إجراء معاملات سرية، دون التحقق من حجمها النقدي من قبل السلطات المختصة، يُمثل وجود مجال العملات المشفرة خطراً على الأمن القومي يتمثل في أنشطة جماعات الجريمة الإلكترونية المتورطة في غسل الأموال والتهرب الضريبي.²

وبالنظر إلى أهمية هذه الظاهرة وتحديد التداخلات الخطيرة بين الجريمة الإلكترونية والأمن القومي، ينبغي أن ينصبّ تركيز الدولة الفوري على التعامل مع هذا التهديد لمنع تفاقمه، ويجب على الدولة تعزيز مشاركتها في إرساء أمن الفضاء الإلكتروني، لكنها لا تستطيع حل المشكلة بمفردها، بل يتطلب النجاح في إدراك مسؤولية الدولة عن أمن الفضاء الإلكتروني تعاون جميع الأطراف المعنية في قطاعات الأعمال والقطاع الأكاديمي والقطاع العام والأمن، وذلك لتوفير أمن الفضاء الإلكتروني القومي للدولة ومواطنيها.³

المطلب الثاني: غياب الحزمة التشريعية المنظمة للعملات المشفرة

ان تفشي الجريمة الالكترونية بسبب استخدام النقود المشفرة، والذي يُعد خطراً كبيراً على الأمن القومي، يُمكن ربطه بما يتعلق بالمجال التشريعي.

¹ أشرف توفيق شمس الدين، مرجع سابق، ص 677.

² George-Daniel BOBRIC, **Op, Cit**, p 93 .

³ Lior Tabansky, "Cybercrime: A National Security Issue?", **Military and Strategic Affairs** , Volume 4 , No. 3 ,December 2012, p 133.

والمتمثل في غياب حزمة تشريعية تُنظّم مجال العملات المشفرة على المستوى الوطني والدولي، بدءاً من إمكانيات إنشاء عملات افتراضية جديدة وصولاً إلى طرق تداولها واستخدامها في الأنشطة اليومية، والذي قد يؤدي إلى سلسلة من المغالطات التي قد يستغلها أفراد أو جماعات مختلفة لمصلحتهم الخاصة، للالتفاف على سلطات الدولة والقوانين المعمول بها، لذا نجد عدة تساؤلات تُطرح حول كيفية تنفيذ عملية التدقيق في حالة هذه العملات، في حال أدت التقلبات الكبيرة في قيمة النقود المشفرة بالسوق الحالية إلى سلسلة من هجمات المضاربة التي تُشكل مخاطر ذات طبيعة اقتصادية لقطاع نشاط معين، والتي قد تؤدي إلى مخاطر مالية تؤثر على الأمن القومي¹.

ومنه فإن السبب الأساسي للمخاطر المتعلقة بتداول العملات سواء كانت المتعلقة بالقرصنة، أو جريمة سرية المعاملات، أو جرائم الابتزاز والتهديد في الفضاء الالكتروني، أو المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات، هو عدم خضوع تلك النقود لأي نظام قانوني على المستوى المحلي أو الدولي، مما يسبب خرقاً في اللوائح والقوانين في كثير من الأحيان، أو عدم تكييف المعاملات مع تلك القوانين، التي تسبب تذبذب الأمن القومي، لعجز رجال القانون عن التدخل لحل المنازعات المتعلقة بها، ولعدم استطاعة القضاء أو هيئات التحكيم التدخل للفصل في المنازعات القائمة بسبب التعامل بتلك العملات، لأنها لا تخضع لتنظيم قانوني، ولكونها صادرة من جهات غير رسمية².

و لأن الدول لم تنتهج نهجا واحدا في تعاملاتها مع العملات الرقمية، حيث ظهر اتجاهان، يتمثل الأول في الحظر المطلق للتعامل بها والثاني ترك الحرية للمستخدمين، فهناك العديد من الدول التي تبنت الحظر، بسبب المساوئ التي تعاني منها النقود المشفرة، فبالنظر الى لامركزية هذه النقود فإن هذه الدول تجد نفسها غير قادرة على مراقبتها، فهي عرضة للاستعمال غير المشروع أضعاف العملات القانونية، ومن الممكن أن تسلك كطريق لغسل الأموال وتجنب لوائح مراقبة الصرف وتمويل الإرهاب وتهريب المال الى الخارج مما يضعف الاقتصاد الوطني للدول، وكذلك مزاوله العديد من الأنشطة الاجرامية

¹ George-Daniel BOBRIC, **Op Cit**, p 94.

² أحمد حمدي أحمد حسن، "قانونية العملات الرقمية المشفرة "بتكوين" في ظل التشريعات العربية والدولية"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، عدد 551، يوليو 2023، ص 358.

كالتهرب الضريبي والايقاع بالمستهلكين وتضليلهم والاحتيال عليهم وقرصنة محافظتهم الرقمية¹.

ومن بين هذه الدول نجد الجزائر ، حيث كان للمشروع الجزائري موقف صارم اتجاه العملات الرقمية، وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2008 حيث نصت المادة 117 صراحة على أن شراء العملة الافتراضية أو بيعها أو حيازتها يعد عمل غير مشروع، وذلك لما له من خطر على الاقتصاد الوطني، فهي وسيلة سهلة لاستخدامها في التعاملات غير المشروعة ودون كشف هوية الفاعل، مما يصعب فرض رقابة قانونية على هؤلاء، كما بين المشروع الجزائري بشكل غير مباشر من خلال نص المادة 117 أن العملات الافتراضية مجهولة لا تتبع أي جهة حكومية ولا تخضع لأي رقابة مركزية. وبالتالي التعامل بها في نظر القانون الجزائري مخالف للقانون وتسلبت عليه العقوبات وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها، لكن كيف يتم تسليط العقوبات لمستخدم مجهول الهوية ، لذلك كان على المشروع أن يوضح الآليات القانونية المتخذة لمتابعة التعامل بها.²

كما تبني المشروع الجزائري في القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 النقود الرقمية بنص صريح لكنه اختار أن تكون صادرة عن البنك المركزي حصرا دون غيره وقد أسماه بالدينار الرقمي وهذا من خلال نص المادة 2 منه، ومن خلال نص المادة 4 منه يبين لنا أن العملات الرقمية المركزية لها سعر قانوني، ولها قبول قانوني الزامي، وهنا يتضح لنا أن المشروع أعطى لهذا النوع من العملات نفس خصائص الأوراق النقدية.³

وبعد غياب إطار قانوني سابق يحدد بوضوح الوضعية القانونية لهذه الأصول تم سن قانون جديد يحمل رقم 10-25 صدر بتاريخ 24 جويلية 2025، وتضمن تعديلات جوهرية على القانون 01-05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته، ويدخل النص المعدل مواد واضحة وصريحة تُجرّم أي شكل من أشكال

¹ سفيان بن زواوي، "العملة الرقمية المشفرة بين مواكبة التطور التكنولوجي والفراغ التشريعي"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 35، العدد 03، 2021، ص 1266 – 1267.

² زهيرة قاسمي، "موقف القانون الجزائري من التعامل بالعملات الرقمية- بين الضرورة والمخاطر"، مجلة آفاق علمية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2024، ص 556.

³ المرجع نفسه، ص 556، 557.

مخاطر العملات المشفرة على الأمن القومي: الجريمة الإلكترونية وغياب الحزمة التشريعية —

التعامل أو التداول أو التعدين بالعملات الافتراضية والرقمية على المستوى الوطني، القانون الجديد لا يكتفي بتجريم الاستخدام الفردي أو التجاري لعملات مثل "البيتكوين" أو "التيثر (USDT)"، بل يوسع المنع ليشمل عمليات التعدين والإنتاج والتوزيع، إلى جانب التعامل مع المنصات الرقمية أو المحافظ الإلكترونية المرتبطة بهذه العملات، ويُعتبر ذلك تحركاً قانونياً حاسماً من السلطات لتنظيم الفضاء المالي ومواجهة مخاطر التعاملات غير الخاضعة للرقابة، وتشير المادة 6 مكرر، التي أدرجت ضمن المادة الخامسة، إلى منع شامل يشمل إصدار الأصول الافتراضية، وشراؤها، وبيعها، واستعمالها، وحتى حيازتها أو الترويج لها، إلى جانب منع إنشاء أو تشغيل منصات تداول، أو اعتبار هذه الأصول وسيلة دفع أو استثمار أو أي شكل آخر من القيمة المالية، وبخصوص العقوبات، تنص المادة 31 مكرر من القانون نفسه على أن مخالفة هذه الأحكام تعرض مرتكبها لعقوبات تتراوح بين شهرين وسنة حبس، وغرامات مالية تتراوح بين 200 ألف دينار ومليون دينار جزائري، مع إمكانية الجمع بين العقوبتين، تبعاً لطبيعة المخالفة وخطورتها، مثل هذا القانون خطوة تنظيمية واضحة في سياق ضبط التعاملات المالية ومواكبة التحديات المتسارعة التي تفرضها العملات الافتراضية، لا سيما في ظل تنامي استخدامها في أنشطة مالية مشبوهة أو خارجة عن الأطر القانونية¹.

فهل الجزائر من خلال هذا القانون سوف تنجح في القضاء على صور الجريمة الإلكترونية المتعلقة بتداول العملات المشفرة؟ خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية لما أدركوا صعوبة منع التعامل بهذه العملات خاصة في ظل ما يسمى بإخفاء الهوية التي يصعب معاقبه مستخدميه، قاموا مؤخراً بتقنين العملات المشفرة وتنظيمها وتأييدها.

حيث هناك دول لم تمنع استخدام العملات الرقمية المشفرة ولم تحضرها على مصارفها وعلى مؤسساتها المالية من تحويل الأموال القانونية اللازمة لشراؤها وبيعها من قبل عملائها، فمنها من باشرت سلطاتها الضريبية لفرض ضرائب أرباح رأسمالية على المعاملات التي تجري عليها، وهنا ومن وجهة نظرنا أن هذه الدول متمكنة تكنولوجيا إلى حد ما مما جعلها جريئة في هذه الخطوة، ومن هذه الدول كندا التي قررت وكالة الإيرادات

¹ أمين بشار، "قانون صريح يجرم التعامل بالعملات الرقمية في الجزائر"، جريدة سهم، 28 جويلية 2025، متحصل عليه من موقع: <https://www.sahm-media.dz>، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2025.

الكندية التعامل على العملات الافتراضية على أنها سلعة وليست عملة، وفرض الضريبة المستحقة عليها وفقا لهذا التصنيف، وكذلك السويد التي تعاملت مع هذه العملات كأصول ملكية تنطبق عليها ضريبة الأرباح الرأسمالية، وتبني هذه الدول سياستها في التعامل مع العملات الرقمية المشفرة على ترك الحرية للأفراد والمؤسسات في التعامل بها مع غيرها مع ضرورة اتباع أقصى حالات الحيطة والحذر عند استخدامها، وهو ما يؤدي الى التنظيم الذاتي لهذه العملات وذلك للاستفادة من الفوائد الاقتصادية لهذه العملات دون انتهاك قواعد القانون، وهذه السياسة انتهجها أيضا الاتحاد الأوروبي وأستراليا وأمريكا.¹

ونظرا لأن أغلب الدول حظرت التعامل في العملة الرقمية، فإلى حد الساعة لا توجد دولة وضعت قوانين ضابطة ومتحكمة في هذه التكنولوجيا الجديدة، لذلك يمكن الرجوع الى التشريعات الخاصة بالعملية الالكترونية نظرا لنجاحها الى حد ما في المعاملات، وهو ما قد يمكن هذه التجربة من وضع اطار قانوني للعملية الرقمية المشفرة، ومثال على ذلك الأردن،²

بالإضافة الى هناك من الدول قامت بتطبيق نصوص القانون المدني على العملات المشفرة، حيث أن القواعد القانونية الحالية التي يتم تطبيقها عليها لم توضع في الأساس لتطبق على مثل هذه العملات غير المركزية، اذ تفتقد القوانين التقليدية للمرونة التي تتيح لنصوصها أن تتلاءم بسهولة مع المعطيات التكنولوجية الحديثة، وهنا تظهر أهمية الوصول الى تكييف لهذه النقود وتقنيها من قبل المشرعين في معرفة أنواع العقود التي يمكن ابرامها من قبل المتعاملين بالعملات المشفرة، وتحديد المسؤوليات التي تقع على عاتقهم.³

ولكن كون هذه النقود ذات طبيعة عالمية وغير محدودة بمواقع جغرافية معينة فانه يسهل التعامل بها في أي مكان في العالم باستخدام شبكة الانترنت، لذلك فان التنظيم القانوني الوطني لهذه العملات لن يكون كافيا ما لم يستكمل بتنظيم وتنسيق وتعاون دولي من خلال اتفاقيات دولية وثنائية توضح فيها مسؤوليات مواطني كل دولة، ويمكن للتنسيق

¹ سفيان بن زواوي، مرجع سابق، ص 1267 – 1268 .

² المرجع نفسه، ص 1269 .

³ رند محمد مهيمن فتحي الأدهم، نحو تنظيم قانوني للعملات الرقمية (دراسة مقارنة)، جامعة الشرق الأوسط- الأردن، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، 2023، ص 64 .

مخاطر العملات المشفرة على الأمن القومي: الجريمة الإلكترونية وغياب الحزمة التشريعية —
الدولي أن يحل المشكلات الخاصة بالعملية الرقمية، كالشفافية والخصوصية وغسيل
الأموال¹.

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى:

ان الجريمة الإلكترونية المرتبطة بالعملات المشفرة كجريمة قرصنة العملات،
وجريمة سرية المعاملات، وجرائم الابتزاز والتهديد في الفضاء الالكتروني، تُسبب أنواعاً
مختلفة من الأضرار التي تلحق بالمواطنين والمنظمات والدول، التي بدورها تشكل تهديداً
على الأمن القومي، لأن الدولة القومية هي الكيان المسؤول عن السلامة والأمن الشخصي
والجماعي لمواطنيها.

كما أن العملات المشفرة التي قد يُعترف رسمياً باستخدامها أو يُحظر في بلد ما،
أثارت شكوك المستهلكين في التعامل مع هذه الثورة الجديدة، وذلك بسبب غياب حزمة
تشريعية تنظم هذه العملات وبسبب غياب هيئة تنظيمية عالمية مركزية، وغياب تعاون
دولي من خلال توقيع اتفاقيات دولية تنظم العملات المشفرة، التي تعقد من تطوير أطر
تنظيمية شاملة، وبالتالي تزيد من حدة التهديدات على الأمن القومي.

لذا من خلال ما توصلنا اليه في هذه الدراسة نقترح الآتي:

- تعزيز التعاون الدولي بين الهيئات التنظيمية والدول، لأنه أمر في بالغ الأهمية
لمواءمة لوائح العملات المشفرة وسد الثغرات القضائية التي يستغلها مجرمو
الإنترنت، ويُعزز اتباع نهج موحد عالمياً لمكافحة الجرائم المتعلقة بالعملات
المشفرة بفعالية، ويجب جود أطر تنظيمية واضحة وموحدة.
- سن تشريعات واضحة وشاملة تنظم العملات المشفرة والاجراءات العقابية
الخاصة بها، أن الاهتمام بهذا الأمر يقلص من حجم الجرائم الالكترونية.

¹ المرجع نفسه، ص 87.

أ- الكتب:

1. جمال حرحور، ندا. ليبيا والهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024.
2. حامد حمادنة، نائل. العملات الرقمية وأثارها على الصيرفة الإسلامية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2025 .
3. عثمان، عثمان. اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022 .
4. عقيل علي الديوري، فراس. البيانات الضخمة ودورها في الحد من الجرائم الالكترونية في ظل استراتيجية الأمن السيبراني، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2023.
5. ليلة، علي. الامن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2012.
6. محمد خليفة المري، جمال. الأمن القومي: الإرهاب- الجريمة المنظمة- التجسس- الاشاعة – التخريب، أكاديمية شرطة دبي، دبي، 2005.
7. محمد أحمد يوسف، طه. سلاسل الكتل (البلوكتشين) المبادئ والتطبيقات، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022 .
8. محمد مهيمن فتحي الأدهم، رند. نحو تنظيم قانوني للعملات الرقمية (دراسة مقارنة)، جامعة الشرق الأوسط- الأردن، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، 2023.

ب- الرسائل الجامعية:

1. رابحي ، عزيزة. "الأسرار المعلوماتية وحمايتها الجزائية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2018 .

ت- المقالات في المجلات:

1. بن زواوي، سفيان. "العملة الرقمية المشفرة بين مواكبة التطور التكنولوجي والفراغ التشريعي"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 35، العدد 03، 2021.
2. حمدي أحمد حسن، أحمد. "قانونية العملات الرقمية المشفرة "بتكوين" في ظل التشريعات العربية والدولية"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، العدد 551، يوليو 2023.
3. عادل عبد الحمزة ثجيل، "الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 51، 2016.
4. قاسمي، زهيرة. " موقف القانون الجزائري من التعامل بالعملات الرقمية- بين الضرورة والمخاطر-"، مجلة آفاق علمية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2024.

5. وناس، نبيل. "المستجدات القانونية للعملات الرقمية المشفرة"، مجلة طبنة للدراسات الأكاديمية، المركز الجامعي بركة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2023.

ث- المقالات في الملتقيات والندوات:

1. العمرأوي، سليم. بن لحرش، صراح. "العملات الرقمية- التحديات، الفرص والمخاطر"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية" الفرص، التحديات والآفاق"، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يوم 18 جوان 2022.

2. محمود أبو نحل، سيف الدين. "جرائم العملات الافتراضية واستراتيجيات مكافحتها في التشريع الاماراتي والمقارن" دراسة مقارنة"، المؤتمر الدولي الخامس عشر حول العملات الافتراضية في الميزان، المنعقد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، يومي 16 و 17 أبريل 2019.

ج- المقالات على مواقع الانترنت:

1. بشار، أمين. "قانون صريح يجرم التعامل بالعملات الرقمية في الجزائر"، جريدة سهم، 28 جويلية 2025، متحصل عليه من موقع: <https://www.sahm-media.dz>، تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2025.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. George-Daniel BOBRIC, "RISKS TO THE NATIONAL SECURITY GENERATED BY THE WIDESPREAD USE OF CRYPTOCURRENCY", *Scientific Bulletin*, Vol. XXVI, No. 2(52), 2021.
2. Lior Tabansky, "Cybercrime: A National Security Issue?", *Military and Strategic Affairs*, Volume 4, No. 3, December 2012.